

"ألف دالية ودالية": الملاذ الأخير

وكانت هيئة التحكيم قد إتفقت على سبعة مشاريع وصلت إلى المرحلة النهائية من المسابقة عبر "تقويم قوة وضعف كل مشروع مقدم وفق شروط المسابقة، ومن ضمنها عناصر الحساسية للإطار المدني؛ التأكيد على الهوية التاريخية للدالية كمساحة عامة؛ المرونة؛ الجدوى الاقتصادية منه؛ الاستدامة البيئية؛ الإطار المؤسسي في معالجة المخاوف المتعلقة بملكية الأرض وادارتها؛ الابتكار والابداع؛ الوضوح واكتمال المشروع".

في المحصلة، إختارت الهيئة ثلاثة مشاريع رابحة بأغلبية الأصوات. وهي "الملاذ الأخير" لعامر نبيل مهتار، حياة جبارة وساندي السبسي، الذي "يتمتع بإطار عمل جريء. ويقدم نشاطات اجتماعية واقتصادية موجهة لعدد متنوع من المستخدمين، وخطاً واضحاً يحترم جيومورفولوجيا المكان. كما تكمن قوة هذا المشروع في أنه يقدم تدخلات أنيقة وموقته وخفيفة من خلال مواد لا أثر سلبي لها على الطبيعة البيئية للمكان"، وفق تقرير الهيئة.

أما المشروع الثاني فهو بعنوان "دالية n" لفادي منصور، كانديس نعيم، ليا الحلو، علي أسعد، رولا خوري وscapeworks، وهو "يتمتع بمقاربة ذات محور بيئي. كما تظهر الخريطة فهماً جدياً للمكونات الطبيعية والثقافية الموجودة في المكان، مما يعطي أهمية لمسار العملية على النتائج النهائي. ويقدم هذا المشروع أطراً عامة لسياسات وتصاميم لأي تدخل مستقبلي".

أما المشروع الثالث فهو بعنوان "ليس عن الدالية فقط" لأديب الداود، ريا التويني، رين شهاب، ياسمينا شويري ومي خليفة. وقد لفتت الهيئة إلى أن هذا المشروع "أديه مقاربة شعبية للمكان، تركز على التاريخ الثقافي للمنطقة وتؤمن في الوقت عينه بتصاميم عملية. كذلك، يقدم هذا المشروع دوراً للتعليم في تشكيل الممارسات الاجتماعية الحساسة بيئياً في المكان".

وتألفت هيئة التحكيم من جاد ثابت رئيساً، وعضوية جاد شعبان، مروان غندور، هانز كينله، جالا مخزومي، نزار صاغية، اندريا تونونديتش، والعضوين البديلين للجنة التحكيم وفاء شرف الدين ومنى حرب. **وستعرض الأعمال ابتداءً من الخميس المقبل، عند الساعة السابعة مساءً، وحتى نهار الجمعة في 12 من حزيران، في "Altcity" في شارع الحمراء.**

وأكدت الحملة أن المطلوب اليوم أن "تفتح نتائج المسابقة نقاشاً حيويًا وجدياً حول دالية الروشة والمساحات العامة. في أكثر من مناسبة وفي أكثر من رسالة، دعونا جميع المعنيين للالتحاق بهذا النقاش، بدءاً بالمحافظ وبلدية بيروت والمجلس الأعلى للتنظيم المدني". وعلى رغم هذه الدعوة إلى التشاركية والشفافية، وفق الحملة، فإن "مالكي الأرض يحاولون الترويج عبر مجلس الوزراء لبناء منتج خاص يتخطى عامل الاستثمار القائم للمنطقة، ما يستلزم مرسوماً استثنائياً. نعلم أن المشروع المنوي إقامته يقترح تخطيطاً ورؤية جديدين لهذه المنطقة الساحلية. فبدلاً من التخطيط الحالي للدالية الذي - بقسم منه - يمنع البناء بأي شكل، وبقسم ثان يسمح البناء بعامل استثمار ضئيل (١٥% استثمار سطحي و ٢٠% عام)، يقترح أصحاب المشروع عامل استثمار ٦٠% سطحي و ١٠٠% عام من أجل إقامة مراكز تسوق ومسكن خاصة فخمة وفنادق ومرسى يخوت ومواقف سيارات".

والحال أن هذا الطرح "يمثل بالنسبة لنا ولكثيرين من القاطنين في بيروت تجسيدا للجنس الذي حفز عمليات البناء المتوحش على كامل الساحل اللبناني. وصارت القاعدة أن تخرق التخطيطات قبل أن تستبدل بقوانين ليست في الواقع سوى أدوات لتحقيق هيمنة قلة من المستثمرين على سكان المدينة وتحكمهم بإمكانية تواصل السكان مع بيئة مدينتهم الطبيعية، مع ما يتيح هذا التواصل من ترابط اجتماعي وثقافي لفئات مختلفة ومتعددة من السكان".